سرقة "إسرائيل" المياه الفلسطينية والعربية: الواقع والمآلات

حمدان أبو عمران *

ملخص : تناقش هذه الدراسة قضية غصب «إسرائيل» المياه الفلسطينية والعربية من خلال تعرف موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، والوقوف على أهم الإستراتيجيات التي اعتمدتها «إسرائيل» للسيطرة على الموارد المائية الفلسطينية والعربية، وموقع المياه في المفاوضات السياسية بين الأطراف ذات العلاقة، وموقف القانون الدولي من السطو الإسرائيلي على تلك المياه، إضافة إلى تعرف آثار السياسات الإسرائيلية المائية في الأمن المائي الفلسطيني والعربي.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، الاحتلال الإسرائيلي، الأردن، الأنهار الدولية

* باحث، فلسطين.

Israel's Takeover of Palestinian Arab Water Sources: Reality and Outcomes

HAMDAN ABU OMRAN *

ORCID NO : 0000-0002-7960-8021

ABSTRACT *This study deals with the issue of Israeli takeover of Palestinian Arab water sources throughout identifying the significance of water in the Arab-Israeli conflict. In this context, the study will refer to the most important strategies adopted by Israeli authorities to control Palestinian and Arab water resources, the position of water sources in political negotiations between the relevant parties. Moreover, the study examines the stance of international law towards the Israeli robbery of these sources. Additionally, the effects of Israeli water policies on Palestinian and Arab water security will be discussed.*

Key words: Palestine, Israel, Jordan, International rivers.

* Researcher, Palestine

رؤيـــة تركيـــة
2021-(4/10)
123 - 148

DOI:10.36360/1560-010-004-008

غصب «إسرائيل» المياه الفلسطينية والعربية

يُعَدّ الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر الصراعات التاريخية الممتدة التي عرفها العالم المعاصر، ويتميز هذا الصراع عن غيره من الصراعات بأنه يشمل مختلف الجوانب الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والدينية. ومبدأ الاحتلال لا يعني الموقع الإستراتيجي للأرض فحسب؛ بل يعني أيضًا المياه التي تحولت إلى قضية مركزية في هذا الصراع، باعتبار الماء مرتكزًا أساسيًّا في الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة، ولذلك فإن المياه تتبوّأ موقعًا مهمًّا في إستراتيجية «إسرائيل» التوسيعية في المنطقة العربية.

أوّلًا- موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي:

منذ بداية التسلل الاستيطاني إلى فلسطين، ربطت الحركة الصهيونية قيام دولة «إسرائيل» بثلاثية: الأرض والإنسان والمياه، وحددت حُلم إقامة دولتها على أساس المياه ومصادرها، وأدخلت منابع المياه ضمن الحدود الآمنة للدولة، وقامت بإرسال بعثات علمية وخبراء مختصين إلى فلسطين؛ لإجراء عملية مسح ميداني شامل للثروات المائية، وتحديد مواقع المنابع المائية، كالأنهار والبحيرات والأودية التي من شأنها تأمين الاحتياجات المائية الكافية لإقامة الدولة الإسرائيلية، وضمان استمراريتها، بأن تكون دولة قوية في المنطقة.

بدأت أول بعثة صهيونية عملها عام 1867م حين أرسلت مؤسسة استكشاف فلسطين بعثتها الأولى؛ لتقييم الموارد المائية في المنطقة؛ فأدخلت نهري الأردن والليطاني في تقريرها حول حدود (فلسطين) الدولة الإسرائيلية؛ كما كان يخطط قادة الحركة الصهيونية[1]، وفي مقدمتهم (ثيودور هرتزل) الذي قال في روايته الأرض القديمة- الجديدة: «إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة- القديمة هم مهندسو المياه»[2].

وفي عام 1901م كلّفت الحركة الصهيونية الصندوق القومي اليهودي مهّمة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ومنحته الضوء الأخضر لاستخدام جميع الوسائل التي من شأنها زيادة النشاط الاستيطاني في فلسطين، وكان (هرتزل) عام 1903م قد عرض على السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) مبلغ مليون ليرة تركية مقابل السماح للحركة الصهيونية باقتطاع جزء من منطقة الجليل ومناطق الليطاني لمصلحة المستوطنين، لكن السلطان رفض رفضًا مطلقًا التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين.

وفي عام 1919م قدّمت الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح في باريس ورقة مقترحات، جاء فيها ضرورة تلازم حدود الدولة العبرية مستقبلًا مع مصادر المياه، بحيث

تشمل المنابع التي تغذّي نهر الأردن والحاصباني وبانياس والسواحل الشرقية لبحيرة طبريا، وكل جداول وروافد نهر اليرموك[3]، وقد وجدت مطالب الحركة الصهيونية قبولًا لدى الانتدابيين البريطاني والفرنسي، فأتى رسم الحدود في شمالي حوض الأردن ومداره متضمّنًا استفادة فلسطين من منابع المياه.

بعد الإعلان عن قيام «إسرائيل» عام 1948م على أنقاض المدن والقرى الفلسطينية، بدأت «إسرائيل» بالسيطرة والسطو على مصادر المياه الفلسطينية ومنابعها، وأصدرت في العام نفسه قرار تأميم المياه في فلسطين، وعدّت التصرف في تلك المياه حقًّا صِرفًا لها، بل إنها عدّت مسألة المياه جزءًا من حرب البقاء، في هذا السياق قال بن غوريون: «إن اليهود يخوضون معركة المياه مع العرب، وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مستقبل إسرائيل»[4].

ثم شرعت في عام 1964م في تحويل مياه نهر الأردن الشمالية إلى منطقة النقب، إلى جانب ضخ المياه من بحيرة طبريا بواسطة الناقل القطري وبمعدل 450 مليون متر مكعب، وأقامت منشآت ضخمة لسرقة كميات كبيرة من منابع نهر الأردن الشمالية[5].

شكّلت المياه مرتكزًا أساسيًّا في إستراتيجية «إسرائيل» التوسعية، ففي عام 1967م أحكمت سيطرتها على منابع نهر الأردن والأحواض الجبلية في الضفة الغربية ووادي غزة، ونهرَي الليطاني والوزاني والينابيع المنتشرة في مزارع شبعا اللبنانية، ووادي العريش ومياه سيناء الجوفية. تلك المساحات الإضافية الواسعة التي احتلتها «إسرائيل» كانت مسرحًا لعمليات سرقة وغصب منظمين للمياه الفلسطينية والعربية، في انتهاك صارخ للقوانين والأعراف الدولية التي لا تعطي لقوة احتلال أيّ حقوق سيادية على الأرض وما تحت الأرض[6].

ورغم أن قرار مجلس الأمن الدولي 242 طالب «إسرائيل» بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، إلا أن الأخيرة وقبل انتهاء العمليات العسكرية في حزيران من العام نفسه أصدرت الأمر العسكري الأول الذي نصّ على أن: "كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تمّ احتلالها هي ملك لدولة (إسرائيل)"[7].

إنّ إستراتيجية «إسرائيل» هي السطو على المياه الفلسطينية والعربية، سلمًا وحربًا. تلك هي ماهية هذه الإستراتيجية، تفرضها المعطيات السياسية والميدانية وفقًا لمتطلبات المصلحة الإسرائيلية فقط، بدون أيّ اعتبار للأطراف الأخرى، ففي مرحلة لاحقة شقّت «إسرائيل» طريقها للسطو على المياه العربية عبر ما يُسمَّى بالتسوية أو السلام مع الأطراف العربية، في ترجمة حقيقية لرؤية شمعون بيريز التي دوّنها في كتابه الشرق الأوسط الجديد، إذ يقول: "احتجنا إلى أسلحة في الحرب، ونحتاج إلى مياه في السلام"[8].

إن التسوية أو السلام المقصود به هنا هو السلام الذي يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية، ويضمن لها الحصول على المياه، من دون تقديم تنازلات إستراتيجية، وهذا ما أكدته مراكز دراسات إسرائيلية تناولت قضية المياه في إطار التسويات بين العرب و«إسرائيل» وركزت على ضرورة إعطاء «إسرائيل» موارد مائية بناء على احتياجاتها؛ بعيدًا عن مقاربة الحقوق والمعايير، أو الاتفاقات الدولية، وأوصت القيادة الإسرائيلية بعدم تقديم أي تنازلات في قضية المياه، وأن مبدأ الانسحاب الإسرائيلي وفقًا لهذه التسويات يجب أن يخضع لمبدأ الانسحاب الآمن من الناحية المائية[9]، وهذا الذي دفع خبراء مياه عرب للقول: إن الاحتلال المنظّم الذي تمارسه «إسرائيل» للمياه العربية لا يقل خطورة عن احتلالها للأرض، وإن التسوية مع «إسرائيل» ستكون قد أفرغت من مضمونها فيما لو ركزت على استعادة الأرض من دون التطرق إلى جلاء «إسرائيل» عن مصادر المياه العربية التي تحتلها وتسير عليها. وعليه، فإن قضية المياه في الصراع العربي الإسرائيلي تحظى بأهمية كبيرة، وهي عامل مهمّ في صنع القرار المتعلق بالسلم والحرب في إقليم شبه جاف، يعاني نقص الموارد المائية.

ثانيًا- الإستراتيجية الإسرائيلية لغصب المياه الفلسطينية:

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، وحتى وقتنا الحاضر لم تقتصر الممارسات الاسرائيلية القمعية ضد الإنسان الفلسطيني وأرضه فقط؛ بل امتدت لتطال غصب وسرقة موارده المائية من مياه جوفية وسطحية وينابيع وأنهار وعيون وأحواض وغيرها، عبر سلسلة ممتدة من الممارسات والإجراءات والقوانين والأوامر العسكرية[10] التي حرمت الفلسطينيّ من حقوقه في المياه، وقيّدت استثماره لموارده المائية، وتوالت هذه الاجراءات حتى بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، وتوقيع اتفاق أوسلو الذي منح السلطة الفلسطينية جزءًا يسيرًا من صلاحيات استثمار مصادر المياه، وإقامة البنية التحتية، وبناء وتشغيل أنظمة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد عمِلت «إسرائيل» على بناء المستوطنات فوق الأحواض المائية في الأراضي الفلسطينية، مستهلكة مياه تلك الأحواض بمعدلات عالية جدًّا، كما منعت سلطات الاحتلال الفلسطينيين من استثمار كمية المياه الفلسطينية المقررة في اتفاقية أوسلو الثانية[11] التي تساوي 80 مليون متر مكعب، وسمحت لهم باستهلاك 20 مليون متر مكعب فقط، وبالرغم من ازدياد التعداد السكاني للفلسطينيين فقد بقيت معدلات الاستهلاك على ما كانت عليه.

وفقًا لتقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2013م، فإنّ «إسرائيل» تسيطر على معظم الموارد المائية الفلسطينية المتجددة والبالغة نحو 750

مليون متر مكعب، ولا يحصل الفلسطينيون سوى على نحو 110 مليون متر مكعب[12]، أي إن «إسرائيل» تغصب وتستنزف حوالي (81,4 ٪) من مخزون ومصادر المياه الفلسطينية، ومعنى ذلك أن الفلسطينيين لا يتوفر لاستهلاكاتهم المختلفة سوى 19,6 ٪ من المياه[13]، وهذا ما أكدته منظمة العفو الدولية (أمنيستي) عام 2020م في تقريرها الذي تحدّث عن مدى الظلم المائي الواقع على الفلسطينيين من جرّاء السياسيات الإسرائيلية، حيث تستولي الأخيرة على أكثر من 80 ٪ من المياه الجوفية الفلسطينية، وأورد التقرير أن مائتَي ألف فلسطيني يفتقرون إلى المياه الجارية في بيوتهم، وهو ما يضطرهم إلى نقل المياه من مصادر غير صحية أو معرضة للتلوث وعبر طرق التفافية تجنّبهم نقاط التفتيش الإسرائيلية لتصل الأحياء الفلسطينية الفقيرة بكلفة عالية، أما بقية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وعددهم يقارب خمسة ملايين نسمة، فتبلغ حصة الفرد منهم في أحسن الأحوال 70 لترًا من المياه يوميًّا مقابل 300 لتر لكل من المستوطنين اليهود الذين تجاوز عددهم 700 ألف مستوطن في الضفة الغربية.

> "يحصل الفلسطينيون على أقل من ربع ما يحصل عليه الإسرائيليون من المياه، وفي بعض التجمعات الفلسطينية تتدنى النسبة إلى العُشر"

في هذا السياق تقول الباحثة في منظمة العفو الدولية دوناتيلا روفيرا: "يحصل الفلسطينيون على أقل من ربع ما يحصل عليه الإسرائيليون من المياه، وفي بعض التجمعات الفلسطينية تتدنى النسبة إلى العُشر، لا بد من وضع حدّ لهذا الوضع، حيث المستوطنات، وهي غير شرعية وفق القانون الدولي، تحظى بحمامات سباحة ومروج خضراء وحقول مروية بينما لا يملك الفلسطيني ما يكفي من المياه للشرب ولسد حاجاته الأساسية" [14].

أما في قطاع غزة -الذي انسحب منه الاحتلال الإسرائيلي عام 2005م- فإنه يشهد وضعًا مائيًّا أكثر سوءًا من الضفة الغربية، فإذا كانت الأخيرة تعاني عجزًا مائيًّا بسبب سطو الاحتلال على أنهارها وعيونها وينابيعها ومياهها الجوفية؛ فإن قطاع غزة؛ لكونه شريطًا ساحليًّا ضيقًا وصغير المساحة (360كم2)، يعاني عجزًا وفقرًا مائيًّا على حد سواء؛ لأنه يعتمد على مصدر مائي واحد، هي المياه الجوفية، وأصبح الأمر أكثر خطورة على الواقع المائي فيه، بعد ما قامت سلطات الاحتلال بحفر سلسلة من الآبار (24بئرًا) على الحدود الشرقية للقطاع، على طول الخط الأخضر في المناطق الأساسية المغذية للحوض الساحلي، ترتب على ذلك انخفاض كميات المياه المتسربة للحوض الجوفي؛ بسبب الاستنزاف الهائل لمياهه، فيما تقوم شركة (ميكورت) الإسرائيلية بإعادة بيع المياه المسروقة إلى قطاع غزة بمعدل 50مليون متر مكعب سنويًّا، مما أدى إلى تفاقم الوضع

المائي، حيث تم تصنيف الحوض المائي في غزة ومنذ فترة طويلة بأنه مستنفد، وقد بلغت نسبة العجز المائي في القطاع إلى أكثر من 100 مليون متر مكعب سنويًا[15].

لا تقتصر أزمة المياه في غزة على ندرتها فحسب؛ بل في نوعيتها التي تتحول في معظمها إلى مياه غير صالحة للاستخدام الآدمي، وهو ما حذرت منه الأمم المتحدة التي أوضحت في أكثر من تقرير أن سوء الأوضاع المائية والبيئية والصحية، وارتفاع نسبة الملوحة في المياه ينذران بكارثة إنسانية في القطاع، إلى جانب العدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع، الذي ألحق وفق تقرير منظمة العفو الدولية(أمنيستي) أضرارًا فادحة بأنابيب المياه والمجاري، وتسببت بأزمة تتمثل في أن 95 ٪ من مياه غزة باتت ملوثة وغير صالحة للاستهلاك البشري[16].

ويمكن القول: إن الواقع الحالي في قطاع المياه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بحاجة ماسة إلى برامج ممولة لخلق حلول جذرية ومستدامة لدفع المخاطر المحدقة بحياة الفلسطينيين وسلامتهم، ومعالجة الأزمة الإنسانية التي تزداد بشكل أشد وطأة مع استمرار الاجراءات القمعية والتعسفية بحق سكان الضفة، والعدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة.

أهم الإجراءات الإسرائيلية لسرقة المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

يمكن تلخيص الإجراءات والسياسات التي فرضتها سلطات الاحتلال على مصادر المياه في الضفة الغربية بما يأتي:

١. السطو على الحصة الفلسطينية من مياه نهر الأردن:

في عام 1967م أحكمت «إسرائيل» سيطرتها على معظم مصادر مياه نهر الأردن، وأعلنت منطقة غور الأردن منطقة عسكرية مغلقة، ومنعت الفلسطينيين من الوصول إلى الشاطئ الغربي لنهر الأردن، ثم حولت الجزء الأكبر من مياه النهر إلى بحيرة طبريا وإلى النقب عبر الخط الناقل، واستحوذت على 87 ٪ من مياهه، واستولت على حصة الفلسطينيين من مياه نهر الأردن التي تقدر بـــ257- 320 مليون متر مكعب، رغم أن خطة (جونسون)[17] كانت قد أعطت للفلسطينيين حصة من النهر تقدر بـ215 مليون متر مكعب. ومما يجدر ذكره أن 77 ٪ من مياه النهر تأتي من منابع لا تخضع للسيطرة الإسرائيلية، بينما يأتي 27 ٪ منها من منابع تخضع حاليًا للسيطرة الإسرائيلية[18].

ومن مظاهر غصب مياه نهر الأردن وحرمان الفلسطينيين من استثمارها:

- مصادرة 140 مضخة مياه كانت مقامة على نهر الأردن، كانت تروي الأراضي التي

أغلقها الاحتلال وأعلنها منطقة عسكرية مغلقة، والتي تقدر مساحتها بـ70000 دونم محاذية لنهر الأردن[19].

– منع تشغيل الآبار التي كانت تُستخدَم للري في تلك المنطقة، حتى تقلّصت المساحة المروية في منطقة الأغوار إلى 50000 دونم في عام 2010م من أصل أكثر من 150000 دونم.

– قامت «إسرائيل» بتحويل مياه النهر عن طريق اقامتها مشروع الناقل القُطري الإسرائيلي بما لا يقل عن 500 مليون متر مكعب من مياه النهر إلى النقب، وهذا أدى إلى انخفاض جريان نهر الأردن بشكل دراماتيكي من 1400 مليون متر مكعب إلى أقل من 30 مليون مكعب سنويًّا، وهذا أثّر سلبًا في تدفق مياه البحر الميت، وأدى ذلك إلى انخفاض مستمر في منسوب سطح المياه فيه بمعدل 1 , 1 متر في السنة[20].

٢. غصب المياه الجوفية الفلسطينية:

تحوي الضفة الغربية أجود وأوفر مخزون مياه جوفية، ولذلك ظلّت عين «إسرائيل» على المخزون الجوفي للمياه في الصفة الغربية؛ لاستغلاله، وحرمان أصحابه الفلسطينيين منه. تشير الدراسات إلى أن «إسرائيل» تسطو على ما نسبته 85 ٪ من مياه الخزان الجوفي

في الضفة الغربية، وهذه الكمية تعادل ما بين 475-483 مليون متر مكعب، وفي دراسات أخرى تصل إلى 600 مليون متر مكعب؛ أي أنها تغطي 25 ٪ من احتياجات «إسرائيل» المائية[21]. وتتم عملية غصب المياه الجوفية بطرق مختلفة أهمها:

- بناء المستوطنات:

لعل بناء الكثير من المستوطنات في الضفة الغربية جرى ويجري في أنسب المواقع من حيث وفرة المخزون الجوفي من المياه؛ إذ أن 70 ٪ من المستوطنات الإسرائيلية تقع على حوض الخزان الشرقي في الضفة الغربية، و45 ٪ من مجموع المستوطنات تقع في المناطق التي تغذي الخزان الجوفي الجبلي في الضفة الغربية[22].

وفي بيان مشترك نشره مركز الإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه بمناسبة يوم المياه العالمي عام 2013م يظهر أن كمية المياه المزودة للمستوطنات تقدر بـ75 مليون لتر مكعب منها 44 مليون لتر مكعب تغصبها «إسرائيل» من الآبار التي تسيطر عليها في الضفة الغربية، ويُعد ذلك من الأسباب المباشرة لقلة المياه المتاحة للفلسطينيين.

- الجدار العازل:

يحرِم الجدار العازل- الذي بدأت «إسرائيل» ببنائه عام 2002م في الضفة الغربية- الفلسطينيين من المخزون الجوفي، وهذا ما أكدته سلطة المياه الفلسطينية من أن «إسرائيل» ببنائها الجدار الفاصل حرمت الفلسطينيين من 12 مليون متر مكعب من الحوض الغربي؛ أهم الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، حيث تقدر طاقته المائية بـ400 مليون متر مكعب، وأكدت السلطة أن نصيب الفلسطينيين من هذا الحوض كان 22 مليون متر مكعب، وببناء الجدار تقلصت هذه الكمية إلى 10 ملايين متر مكعب فقط، وأضافت أن «إسرائيل» تستغل الآبار الواقعة بمحاذاة الجدار من الجهة الشرقية بذرائع تصفها بالأمنية، وفُقِدَ 40 بئرًا تقع بين الجدار الفاصل والخط الأخضر كانت تزود بالمياه 32 ألف مواطن يقطنون في هذه المنطقة ومحيطها، حيث تقوم «إسرائيل» بانتزاع أكثر من 85 ٪ من المياه الجوفية؛ أي حوالي 25 ٪ من استخدام «إسرائيل» للمياه[23].

- الحفريات في الأغوار:

إن معظم الحفريات الإسرائيلية لآبار المياه في الضفة الغربية؛ أي نحو 69 ٪ منها تكون في الأغوار الفلسطينية، ويجري نقل المياه إلى مستعمرات الأغوار، وبحسب تقرير منظمة (بيتسيلم) الإسرائيلية لعام 2011، فيما خصص الاحتلال لنحو عشرة آلاف مستوطن في مستوطنات الأغوار وشمال البحر الميت ما يقارب 45 مليون متر مكعب من المياه، منها 7,43 مليون للزراعة. و70 ٪ من تلك المياه مصدرها حفريات شركة (ميكوروت) والباقي من مصادر المياه السطحية.

في المقابل تفيد معطيات سلطة المياه الفلسطينية بأن المياه المتاحة لسكان الضفة الغربية (2,7 مليون نسمة) تقدر بنحو 150 مليون متر مكعب لجميع الاستعمالات، أي أن حوالي عشرة آلاف مستوطن يتمتعون بنحو ثلث كمية المياه المتاحة لنحو 2,7 مليون فلسطيني في الضفة، ووفق التقرير نفسه؛ فإن كمية المياه المزودة للمستوطنات تصل إلى 75 مليون متر مكعب، منها 44 مليون تجري سرقتها من آبار الضفة الغربية، وهذا أحد أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة المائية التي تعانيها الأراضي الفلسطينية[24].

٣. بناء السدود والخزانات:

في إطار سيطرتها على المصادر المائية الفلسطينية كافة قامت سلطات الاحتلال ببناء عدد من السدود والبرك الكبيرة لتخزين المياه، من أبرز السدود: بحيرة كبيرة أنشأتها «إسرائيل» في الأراضي الفارعة بالقرب من نهر الأردن بقدرة تخزينية تصل إلى 4 ملايين متر مكعب، مما ترتب عنه مخاطر كثيرة، في مقدمتها انخفاض المياه المتدفقة إلى نهر الأردن، وتسريع جفاف البحر الميت، وتصحر الأراضي على ضفتَي النهر[25].

٤. غصب الينابيع

استولت «إسرائيل» على عشرات الينابيع والعيون ومحيطها البيئي، وحولتها إلى مرتكزات للنشاطات الاستيطانية والسياحية، تحت ذرائع دينية يهودية، وأشارت بعض الدراسات المختصة إلى أنه يوجد في الضفة الغربية أكثر من 700 ينبوع؛ إلا أن الاجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على هذه المياه أدت إلى انخفاض تصريف الينابيع وتجفيفها بعض الأحيان، حيث قامت بحفر آبار حول هذه الينابيع، وهو ما أدّى إلى تقليل تدفق الينابيع وربما جفافها، هذا بالإضافة إلى إقامة المستوطنات بالأراضي المحيطة ببعض الآبار، وتلويث بعضها بوضع مواد كيماوية[26]، من جانب آخر لا تسمح سلطات الاحتلال للفلسطينيين بتطوير الآبار واستغلالها على الوجه الأمثل.

وأوضح تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادر عام 2012م تفصيلات الاستيلاء المنهجي على الينابيع الفلسطينية، وأشار إلى أن ما يقرب من 55 ينبوعًا في المناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية أصبحت أهدافًا معتادة للنشاطات الاستيطانية، ومن بين الـ55 ينبوعًا ثمة 30 ينبوعًا تخضع بالكامل لسيطرة المستوطنين، في حين أن 25 ينبوعًا مهدد بالاستيلاء والسرقة من قبل المستوطنين[27].

التقسيم المائي بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية:

يُعَدّ اتفاق أوسلو عام 1993م أول وثيقة ثنائية بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية، وبموجبها بحث الطرفان قضية المياه والحقوق المائية للفلسطينيين، ولكنه لم يفصل

بشكل نهائي في مسألة المياه، وإنما جعلها ضمن قضايا الحل النهائي[28]، ونص على إنشاء إدارة فلسطينية للمياه، من دون تفصيل لكيفية إنشائها أو صلاحياتها، مع بقاء السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية، وبشكل موجز يمكن أن نشير إلى التقسيم المائي وفق ما رود في هذا الاتفاق على النحو الآتي[29]:

ركزت اتفاقية أوسلو على أحواض المياه الجوفية، لا على عدد آبار المياه الجوفية، باعتبارها المصدر الأساسي للمياه، وبذلك يضمن الإسرائيليون بقاء المخزون المائي الجوفي واستقرار الضخ من الآبار لو كثرت بحسب الكميات المتفق على ضخها من آبار المياه الجوفية.

تزيد حصة الإسرائيليين من مياه الحوضين المائيين الغربي والشمالي الشرقي كثيرًا عن حصة الفلسطينيين المائية، لكون الزيادة كالآتي: 318 مليون متر مكعب في الحوض الغربي، و61 مليون في الحوض الشمالي الشرقي لمصلحة إسرائيل، وبهذا ضمنت «إسرائيل» الأمن المائي للمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1948م (السهل الساحلي، وسهل مرج بن عامر).

تزيد حصة الفلسطينيين عن حصة الإسرائيليين في الحوض الشرقي، بمعدل 132مليون متر مكعب لمصلحة الفلسطينيين، ولم تسمح «إسرائيل» بهذه الزيادة من فراغ؛ فالجزء الشرقي من الضفة الغربية الأقل سكانًا والأكثر في المياه الجارية حيث يتواجد نهر الأردن والينابيع الكبيرة، وبذلك تبقى «إسرائيل» مطمئنة ببقاء المخزون المائي الجوفي في هذا الحوض من دون استنفاده من قِبل الفلسطينيين.

وبحسب منشورات سلطة المياه الفلسطينية فإن بإمكان الفلسطينيين والإسرائيليين سحب كمية من مياه الأحواض الجوفية الفلسطينية كما هو موضح في الجدول الآتي[30]:

البيان	«إسرائيل»	السلطة الفلسطينية
الحوض الغربي	340	22
الحوض الشمالي الشرقي	103	42
الحوض الشرقي	40	54
المجموع	783	118

فعليًّا وعلى أرض الواقع لا يستفيد الفلسطينيون من الكمية المقررة لهم في الاتفاقية، حتى إن سقف ما يسحبونه من المياه لا يتجاوز 90 مليون متر مكعب سنويًّا، وذلك لأنهم لا يملكون الآبار الكافية لسحب الكمية المقررة لهم في الاتفاقية الانتقالية للعام 1995م، ولا يستطيعون حفر آبار جديدة إلا بموافقة إسرائيلية لا تأتي غالبًا، في المقابل

تصل كمية المياه التي تغصبها «إسرائيل» إلى 566 مليون متر مكعب سنوي، أي أن نسبة ما يستقيده الفلسطينيون من المياه لا يتجاوز 15 ٪ من المياه المستخرجة من الأحواض الجوفية الفلسطينية في حين تستأثر «إسرائيل» بالنسبة الباقية[31]، وفي إحصائية أخرى، فإن «إسرائيل» تنهب نحو 80 ٪ (453 مليون متر مكعب) من المياه الجوفية في الضفة الغربية لتغطية أكثر من 25 ٪ من استعمالات المياه في إسرائيل، تاركة 20 ٪ فقط؛ 118 مليون متر مكعب سنويًا، ومن البدهي أنّ هذه الكمية لا تلبي جميع الاحتياجات المائية الفلسطينية[32].

الآثار الناجمة عن غصب «إسرائيل» المياه الفلسطينية:

تركت السياسات والإجراءات الاسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على المياه الفلسطينية آثارًا خطيرة في واقع الحياه الفلسطينية، إذ إن «إسرائيل» تتحكم بما نسبته 85 ٪ من مصادر المياه الفلسطينية، في حين لا تسمح للفلسطينيين بالاستفادة بأقل ما يمكن من هذه المياه، وتتمثل هذه الآثار في الآتي:

تدهور وتراجع الاقتصاد الفلسطيني نتيجة سطو «إسرائيل» على مصادر المياه، ومصادرة الأراضي ذات التربة الخصبة.

تراجع القطاع الزراعي الذي يُعَدّ العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني؛ نظرًا للقيود التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على استخراج واستخدام المياه الجوفية والسطحية.

كما أن سيطرة سلطات الاحتلال على نهر الأردن حرّمت مناطق الأغوار ذات التربة الخصبة من الاستثمار في قطاع المياه، وهو ما حدّ من التوسع الزراعي واستصلاح للأراضي في الضفة الغربية بشكل عام، وهذا بطبيعة الحال أثّر بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، وفي مشروع الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م.

إن الممارسات الإسرائيلية في استغلال (سرقة) المياه الفلسطينية والاستهلاك غير المتوازن أديا إلى استنزاف المخزون الجوفي للمياه وانخفاض مستوى مياهه، حيث تزود سلطات الاحتلال المستوطنات الإسرائيلية بما نسبته 95 ٪ من هذه المياه، وهذا تسبب في زيادة نسبة ملوحة الأحواض المائية وتلوث بعض الأحواض، عطفًا على أن نسبة ما يحصل عليه الفلسطينيون لا تتجاوز نسبة 3 ٪ من مياه الحوض، في المقابل يحصل المستوطن الإسرائيلي على خمسة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني من تلك المياه[33].

تعاني الأراضي الفلسطينية عجزًا مائيًّا وصل عام 2010م إلى 64,3 مليون متر مكعب[34] نتيجة الاحتلال الاسرائيلي الذي فرض سيطرته على مصادر المياه، وعلى الأحواض المائية الجبلية، وهو ما انعكس سلبًا على استهلاك المياه في الأراضي الفلسطينية، بمعنى أن نصيب الفرد من استهلاك المياه يقدر بـــ22 كوب ماء في السنة الواحدة، أي ما يقارب 60 لترًا للفرد الواحد يوميًّا، في المقابل فإن استهلاك المستوطن الإسرائيلي للمياه لنفس الغرض يقدر بـــ104 أكواب ماء سنويًّا، أي ما مقداره 280 لترًا يوميًّا، أي أن معدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي أكثر بأربعة أضعاف ونصف من معدل استهلاك المواطن الفلسطيني[35].

أدى الشحّ في المياه إلى تحوّل قرى شمال غرب القدس إلى منطقة جافة بعد أن عزلها الجدار الفاصل عن مدينتي القدس ورام الله، وإحكام شركة (ميكوروت) الاسرائيلية سيطرتها على مصادر المياه، وتزويدها بنسبة 25 ٪ فقط من احتياجاتها اليومية، وهذا ألحق دمارًا كبيرًا بالمزروعات من جهة، ودفع المزارعين إلى العزوف عن تربية الأغنام والدواجن من جهة أخرى.

أثّر قيام «إسرائيل» بحفر الكثير من الآبار بالقرب من الآبار والينابيع الفلسطينية القائمة- سلبًا في كمية المياه المتاحة للفلسطينيين ونوعيتها، وفي بعض الحالات أدت إلى جفاف الآبار والينابيع الموجودة في القرى، وكان قيام سلطات الاحتلال بحفر آبار

عميقة لتوفير احتياجات المستوطنات أحد أسباب انخفاض منسوب المياه الجوفية في الضفة الغربية، وهو ما سمح للمياه المالحة بالتسرب من الأحزمة المالحة في مناطق شمال غربي البحر الميت.

أدّى حرمان الفلسطينيين في منطقة الأغوار من حفر الآبار إلى انخفاض التجمعات هناك من 53 تجمّعًا سكانيًّا إلى ثلاثة عشر فقط.

أدت صعوبة الحصول على التراخيص التطورية والتنموية في قطاع المياه داخل الأراضي الفلسطينية من جهة، وزيادة الاستهلاك المائي من جهة أخرى- إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الشعب الفلسطيني، وأجبرت الفلسطينيين على شراء كمية قدرت بـــ68 مليون متر مكعب من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت)، وبتكلفة باهظة زادت من نسبة الديون المستحقة على السلطة الفلسطينية[36].

إن غصب «إسرائيل» أكثر من 85 ٪ من المياه الجوفية، وعوامل بيئية أخرى، وفق دراسات سلطة الأراضي الفلسطينية لتقديرات المائية الفلسطينية، ستجعل الأراضي الفلسطينية تعاني عجزًا مائيًّا في المستقبل[37]، وهو ما دفع السلطة الفلسطينية ومؤسسات حقوقية إقليمية ودولية ترفع هذه الانتهاكات إلى المنظمات الدولية لإجبار «إسرائيل» على الالتزام بما نص عليه القانون الدولي والمعاهدات الأممية فيما يتعلق بالمياه الفلسطينية.

الموقف الدولي من سرقة «إسرائيل» للمياه الفلسطينية:

اعترفت منظمة الأمم المتحدة بحقوق الفلسطينيين المائية، وذلك بموجب القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة ومنها القرار 2727 عام 1970م، والقرار 3005 الصادر عام 1972م، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ومنها القرار 338 عام 1973م، وجميع تلك القرارات تمنح الفلسطينيين حق السيطرة على مواردهم المائية، وبسط سيادتهم عليها.

أشارت عدة تقارير صادرة عن الأمم المتحدة إلى الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية الفلسطينية، ففي تقرير لجنة الأمن التابعة للأمم المتحدة عام 1981م أن «إسرائيل» في سطوها واستخدامها مياه الفلسطينيين تنتهك بشكل صريح اتفاقية جنيف الرابعة، ومما ورد فيه:

"تثبت الأدلة أن سلطات الاحتلال ماضية في استنزاف الموارد الطبيعية، لاسيّما المائية في الأراضي المحتلة لصالحها، وهذا يضر بمصالح الشعب الفلسطيني، وأن «إسرائيل» تستخدم المياه كسلاح اقتصادي، بل سياسي، لتعزيز سياستها المتعلقة بالمستوطنات، مما يلحق أضرارًا باقتصاد السكان العرب وزراعتهم، من جراء استغلال الموارد المائية من قبل الاحتلال"[38].

إن الوقائع على الأرض تدلّل على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سيطرت على موارد المياه الفلسطينية السطحية والجوفية كافة، بدون أيّ مراعاة للقوانين والقواعد الدولية التي تحدد للقوة المحتلة حدود مسلكيتها فيما يتعلق بالموارد الطبيعية للشعب المحتل، بالإضافة إلى المخالفات الأخرى وفي الوقت نفسه لم تمنح الشعب الفلسطيني إلا القليل مما يحتاجه من مياهه[39] ولا تزال «إسرائيل» تنتهك القانون الدولي عبر سرقتها وغصبها لكميات كبيرة من مياه الحوض الغربي تقدر بـ402 مليون متر مكعب سنويًّا، في حين لم يتجاوز معدل 25 مليون متر مكعب سنويًّا عند الفلسطينيين، وهي الآبار المحيطة بطولكرم وقلقيلية، وبذلك فإن «إسرائيل» تتجاوز الحد المتفق عليه في اتفاق أوسلو بمعدل 62 مليون متر مكعب في السنة، وهي كمية تعادل ثلاثة أرباع إجمالي الإنتاج الفلسطيني الحالي من جميع الآبار والينابيع في الضفة الغربية[40].

رفض الإسرائيليون الالتزام بأي مرجعيات تفاوضية، مثل القانون الدولي، أو قرارات الشرعية الدولية، ورفضوا أيضًا التعامل مع المفاوض الفلسطيني باعتباره صاحب حقوق يقرّها القانون الدولي، وتجاهلوا بشكل واضح الحقوق المائية الفلسطينية، ولذلك فإن حجم الانتهاكات الإسرائيلية لمصادر المياه الفلسطينية يقطع الطريق على أيّ حلّ سلمي للقضية الفلسطينية؛ لأن هدف سلطات الاحتلال من غصب المياه الفلسطينية هو تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وانهاء فكرة الدولة الفلسطينية، وقد ظهر ذلك في خطة الضم الصهيونية التي تفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق الإستراتيجية في الضفة الغربية، والتي تحتوي على منابع ومصادر المياه ليصبح الاقتصاد الفلسطيني رهين سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وسيفًا مشرعًا عليه[41].

أمام هذه الانتهاكات والممارسات ينبغي على لأمم المتحدة أن تلزم «إسرائيل» بإنهاء احتلالها غير الشرعي للأرض الفلسطينية، وأن تعيد للفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك السيطرة على مواردها الطبيعية.

ثالثًا- غصب «إسرائيل» المياه العربية:

تشكّل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية (السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية)، وقد تنوعت الوسائل الإسرائيلية لغصب وسرقة المياه العربية، بدءًا بالتسلل الاستيطاني في مرحلة ما قبل النكبة عام 1948م، ثم بالحروب والمجازر التي ارتكبتها ضد الفلسطينيين والعرب (1948، 1967، 1982، 2006) في سبيل غصب المياه الفلسطينية والعربية والسيطرة على منابعها.

غصب «إسرائيل» مياه هضبة الجولان السورية:

كانت هضبة الجولان السورية محط أطماع قادة الحركة الصهيونية، وظلّت هذه الحركة تردد (الجولان أبو فلسطين) ليس بسبب موقعها العسكري الإستراتيجي فحسب، بل لوجود المصادر المائية المختلفة فيها، فهي تضم نهر الحاصباني وبانياس والوزان والدان والأردن واليرموك وبحيرة طبريا، كما أن الجولان يمتاز بغزارة الأمطار، حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة فوق الجولان المحتل 250 مليون متر مكعب سنويًّا، وهي غنية أيضًا بالمياه الجوفية والينابيع والآبار التي تشكل روافد نهر الأردن وبحيرة طبريا.

بعد حرب حزيران عام 1967م، احتلت «إسرائيل» مساحة 1200 كيلو متر مربع[42] من هضبة الجولان، وفي عام 1981م أعلنت سيادتها عليها[43]، ثم وضعت يدها على هذا المحور المائي الضخم، فبدأت بالاستيلاء على مصادر المياه من الينابيع والأنهار والآبار الارتوازية، وتحويل سيول مياه الأمطار عن الأراضي السورية من خلال حفر الآبار، وبناء مجمعات مائية كبيرة.

تستغلّ «إسرائيل» الموارد المائية لهضبة الجولان كافة؛ لتغطية حوالي 30 ٪ من احتياجاتها المائية السنوية، واعتمدت السياسة الإسرائيلية على مشروعات؛ لسرقة المياه من الجولان المحتلّ بطرق مختلفة، ومنها:

حفر الآبار العميقة في هضبة الجولان، وهناك سبع آبار للمياه الجوفية تتقاسمهما شركتا (موكورت، ومي غولان) وتبلغ كمية المياه المستثمرة من الينابيع والآبار حوالي 100 مليون متر مكعب سنويًّا[44]، كما حفرت 18 بئرًا ارتوازيّة؛ بهدف ضمان مواصلة تدفق المياه إلى بحيرة طبريا، وعدم المساس بمياه السيول، ورُبطت هذه الآبار بشبكات أنابيب تغذّي المستوطنات بالمياه، والقسم الأكبر يُنقَل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م[45].

أقامت «إسرائيل» خلال أربعة عقود من الاحتلال عشرات المشروعات المائية، وبنت مجمعات ضخمة للاستحواذ على مياه الجولان، وأقامت 19 خزانًا لتجميع المياه، بحجم إجمالي يقارب 37 مليون متر مكعب حتى عام 2020م، أحدثها مجمع المياه (بار أون)، وتصل سعته الإجمالية إلى 2 مليون متر مكعب[46].

أقامت سلطات الاحتلال في الجولان مجموعة من السدود يفوق عددها 7، ويصل حجمها التخزيني إلى أكثر من 53 مليون متر مكعب، وربطت هذه السدود فيما بينها، وربطتها بمضخات ضخ شمالي بحيرة طبريا، وجرى نقلها عبر (الناقل الوطني) إلى منطقة النقب في جنوب «إسرائيل» (فلسطين المحتلة).

طرد السكان العرب من الجولان بالقوة، فلم يبقَ من سكانه الأصليين سوى 6400

نسمة، و5 قرى، وفُرِضت عليهم قيود تمنع أيًّا منهم حفر بئر أعمق من 3 أمتار، ليتسنى لسلطات الاحتلال الإسرائيلي استنزاف المياه الجوفية واستغلالها.

وأحد أكبر مشروعات سرقة المياه السورية يطلق عليه «تجمع القنيطرة»، ويحول المشروع سيول الأمطار عن الأراضي السورية؛ لتوجيهها إلى داخل «إسرائيل».

استغلال مياه نهر بانياس الذي ينبع من الأراضي السورية المحتلة، ويقدر متوسط تصريفه السنوي بنحو 160 مليون متر مكعب.

إجبار المواطنين العرب في الجولان على دفع ثمن مياه الأمطار التي يخزنونها في صهاريج؛ للاستفادة منها في فصل الصيف.

تدلل المعطيات المحلية والدولية كافة على أن «إسرائيل» تغصب ما يفوق 813 مليون متر مكعب سنويًّا من المياه العربية السورية، وهذه الكمية تعادل 25 ٪- 30 ٪ من الاستهلاك الإسرائيلي للمياه[47].

وتُعَدّ المسألة المائية من أكثر النقاط خلافًا بين سوريا و«إسرائيل»؛ فالجولان يكتسب أهمية إستراتيجية بالنسبة لأطراف الصراع، وفي هذا السياق صرح إيغال ألون: "أن هضبة الجولان ومنحدر جبل الشيخ يشكلان أهمية حيوية ليس ضد الأهداف السورية فحسب، إنما أيضًا لحاجات «إسرائيل» الإستراتيجية الشاملة في الإشراف على الجولان، فهذا الأمر يتعلق بمواردنا المائية، وبالدفاع عن الجليل الأعلى والأسفل، وعن نهر الأردن الأعلى والأسفل، ووادي الحولة ووادي بيسان، وبحيرة طبريا، والوديان المحيطة بها"[48]، وجاء في دراسة مقدّمة من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، وعنوانها «الأمن والسلام»: إن قيمة الجولان العسكرية عملية فقط، وهي على وجه التحديد حماية الجليل، ولكن الدفاع عن مصدر المياه حاجة إستراتيجية مطلقة، وفي الحقيقة تعني البقاء، وما دامت الحرب قائمة بين سوريا و«إسرائيل»، وما دامت منابع نهر الأردن غير آمنة، فإن «إسرائيل» لا يمكنها الانسحاب من مرتفعات الجولان"[49]، وقد بدا ذلك واضحًا في محادثات السلام التي جرت بين سوريا و«إسرائيل» برعاية أمريكية في واي ريفر، حيث استعدت «إسرائيل» للانسحاب من أجزاء من الجولان باستثناء أجزاء أخرى توجد بها مصادر المياه الجوفية والسطحية، وهو ما رفضته الحكومة السورية.

سرقة مياه لبنان:

بعد أن أقدمت «إسرائيل» على احتلال الجولان، جعلت نهر الليطاني اللبناني نصب عينها، وكدأبها في السيطرة على المياه الفلسطينية والعربية ومن أجل تحقيق مآرب استعمارية أخرى- شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجومًا شرسًا على لبنان، وأطلقت

على عمليتها العسكرية عام 1982م، اسم (الليطاني) نسبة لنهر الليطاني اللبناني. جاء الاعتداء الإسرائيلي على لبنان في ضوء إستراتيجية تل أبيب للسطو على مصادر المياه اللبنانية، وتحويل أنهار لبنان الجنوبية (الوزاني، والحاصباني، والليطاني) إلى «إسرائيل»[50]، وتتضح أهمية مياه الليطاني في تصريحات مناحيم بيغن عام 1990م: "إن حصول «إسرائيل» على فرصة استثمار مياه الليطاني يحقق لها أرباحًا سنوية تقدّر بمليارَي دولار، وستصل إلى ستة مليارات دولار فيما بعد"[51].

إنّ المصدر المائي الثاني الذي استولت عليه «إسرائيل» هو مزارع شبعا اللبنانية المشبعة بالمياه والينابيع، وهي بمثابة الرافد الآخر الذي تتحكم به «إسرائيل»، ويوجد بها نبعان كبيران يغذيانها: نبع المغارة ونبع الجوز، وبذلك تقع شبعا فعليًّا على خط المياه الجوفية لجبل الشيخ، حيث يوجد ثاني أكبر خزان مائي في شرق حوض المتوسط، ومنه تتفجر ينابيع بانياس واللدان والوزاني التي تشكل المصدر الرئيس لمياه نهر الأردن.

تقدّر الجهات المعنية كمية المياه اللبنانية التي تستولي عليها «إسرائيل» سنويًّا رغم انسحابها من جنوب لبنان بـــ(250–350) مليون متر مكعب من المياه، فيما قدرت دراسات أخرى أن «إسرائيل» تسرق من المياه الجوفية اللبنانية قرابة 429 مليون متر مكعب سنويًّا، أما ما تستغله «إسرائيل» حاليًّا من مياه الحاصباني والوزاني فيقدر بـــ154 مليون متر مربع سنويًّا[52].

سرقة مياه الأردن:

تنوعت أساليب سلطات الاحتلال في غصب المياه، تارة عبر استخدام القوة العسكرية وتارة أخرى عبر المفاوضات والاتفاقيات الثنائية، فهي تستولي على كميات متزايدة من المياه الأردنية، حيث تغصب أكثر من 230 مليون متر مكعب من مياه نهر العوجا، وتغصب ما مجموعه 66 مليون متر مكعب سنويًّا من أعالي نهر الأردن، بل إنها تغصب أكثر من 60 ٪ من مياه نهر الأردن، وقد بلغ مجمل كمية المياه المسروقة 800 مليون متر مكعب سنويًّا[53]، بعدما سيطرت «إسرائيل» على روافد نهر الأردن العلوية فوق بحيرة طبريا، وهذا أدى إلى انخفاض مستوى البحر الميت[54].

تجدر الإشارة إلى أنه لم يجرِ استغلال مياه نهر الأردن قط وفق القانون الدولي للمياه؛ بسبب سيطرة «إسرائيل» على الموارد المائية المشتركة في المنطقة، وقد بلغت نسبة الاستغلال عام 2015م لنهر الأردن من طرف «إسرائيل» بـ58,7 ٪، بينما كانت نسبة استغلال الأردن لمياه نهر الأردن فقط 23,4 ٪[55].

كما تستولي «إسرائيل» على قرابة 100 مليون متر مكعب سنويًّا من نهر اليرموك[56]،

بعض التقارير أشارت إلى أن «إسرائيل» قامت ببناء ستة سدود بسعة تخزينية تصل إلى 15 مليون متر مكعب على عدد من الأودية التي تصب فيها نهر اليرموك، وهذا اعتداء واضح من قبل «إسرائيل» على حصة الأردن من مياه نهر اليرموك؛ لأن حصة «إسرائيل» بموجب اتفاقية وادي عربة عام 1994م محددة بـ25 مليون متر مكعب، بواقع 13 مليون متر مكعب في الشتاء، و12 مليون متر مكعب في الصيف[57]، ووفقًا للتقارير ذاتها فإن «إسرائيل» تقوم بضخ كميات كبيرة من مياه نهر اليرموك مباشرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل، وبفعل السدود والبرك التجميعية التي كانت مياهها ستجري في نهر اليرموك فإنها ستكون من حصة الأردن.

أظهر ملحق اتفاقية وادي عربة بين «إسرائيل» والأردن أن مجموع ما يحصل عليه الأردن من المياه يبلغ 50 مليون متر مكعب سنويًّا، فيما تبقى الحصة الإسرائيلية الاجمالية مجهولة في الملحق الذي يحدّد فقط الكميات التي تحصل عليها «إسرائيل» من مياه نهر اليرموك، وهو ما يمنح «إسرائيل» حقوقًا مائية تفوق عشرات أضعاف ما يحصل عليه الأردن.

إن أخطر ما تضمنه ملحق معاهدة وادي عربة الخاص بالمياه، كما يقول الباحث في شؤون المياه (سفيان التل) يتمثل في المادة الرابعة التي منحت «إسرائيل» حق استخدام الآبار التي حفرتها في وادي عربة خلال احتلاله عام 1967، مع إلزام الأردن بعدم اتخاذ أو السماح بأي إجراء من شأنه تقليل إنتاج الآبار، ويؤثر في كمية ونوعية المياه فيها، التي تحصل عليها «إسرائيل»، وتقدر بنحو 40 مليون من 13 بئرًا، مع منح «إسرائيل» حقّ استبدال بئر أخرى بأي بئر تخفق فيها[58].

ربما تكون هذه المعاهدة أحد الأسباب الرئيسة في العجز المائي لدى الأردن؛ إذ تبلغ حصة الفرد السنوية من المياه العذبة 170 مترًا مكعبًا سنويًّا، فيما يحدد البنك الدولي الفقر المائي بألف متر مكعب سنويًّا ليبقى الأردن في المرتبة الثالثة على سلم أفقر الدول مائيًّا، حيث إن الميزان المائي في الأردن عانى عجزًا مائيًّا قُدِّر بنحو 164مليون متر مكعب في سنة 2000م، في حين سيستمر العجز بحسب التوقعات إلى سنة 2030م، حيث سيصل إلى (1,546 مليون متر مكعب) وهو ما ينذر بكارثة مائية تلقي بظلالها على مجمل الحياه في الأردن[59].

سرقة المياه الجوفية من سيناء:

على الرغم من إخفاق «إسرائيل» في توصيل مياه نهر النيل إلى جنوب النقب، إلا أنها أبقت عينها مفتوحة على المياه الجوفية في سيناء، حيث تشير تقارير مصرية إلى أن كميات

المياه الاحتياطية في الخزان الجوفي لشبه جزيرة سيناء تصل إلى 170 مليار متر مكعب، وذلك وفقًا للدراسات العلمية لخزان المياه الجوفي في سيناء[60]، ومن هنا لم تتوقف محاولات «إسرائيل» بالسطو على المياه المصرية، فقد ذكر تقرير صادر عن مركز الأرض وحقوق الإنسان أن «إسرائيل» قامت بحفر آبار جوفية بالقرب من الحدود المصرية، وتعمل من خلال مشروع (أليشع كالي) على نقل المياه الجوفية المصرية إلى النقب[61]، وقد كشفت مصادر إعلامية مصرية عن وثيقة تؤكد سرقة «إسرائيل» المياه الجوفية في سيناء؛ لاستغلالها في عملية تبريد مفاعل ديمونة النووي، وفي تزويد المستوطنات بالاحتياجات المائية في النقب الجنوبي، وذكرت أيضًا أن «إسرائيل» تقوم بسرقة المياه الجوفية من الأراضي المصرية بطرق مخالفة للقانون الدولي، مستخدمة أحدث مضخّات (طُلبمات) لسرقة المياه،[62] وهو ما أكده الدكتور محمد ابراهيم جاد أستاذ المياه ورئيس وحدة النماذج الرياضية بمركز بحوث الصحراء، بأن «إسرائيل» تقوم بسرقة ملايين الأمتار من المياه الجوفية المصرية الموجودة في سيناء عن طريق محطات ضخمة مثبتة في النقب؛ لسحب المياه إلى داخل النقب المحتل، موضحًا أن «إسرائيل» حفرت 80 بئرًا بعمق 800 متر، بحيث تسحب كل المياه الجوفية المصرية المائلة تجاهها[63].

لقد استطاعت «إسرائيل» بالاستيلاء والنهب والغصب نيل 80 ٪ من مصادر المياه العربية، كي تؤمن نحو 40 ٪ من مجموع احتياجاتها، وفي مقدمتها مياه الجولان، وأصبحت «إسرائيل» تحصل على 67 ٪ من احتياجاتها المائية من المصادر العربية؛ فهي تغصب 35 ٪ من احتياجاتها من نهر الأردن، و22 ٪ من مياه هضبة الجولان، و10 ٪ من مياه أنهار الجنوب اللبناني.

المياه في المفاوضات العربية الإسرائيلية:

تشكل إستراتيجية الشرق الأوسط الكبير مرتكزًا أساسيًّا في السياسات الإسرائيلية في المنطقة، فمن خلال تطبيع العلاقات مع الدول العربية يمكن لـ«إسرائيل» بناء شراكات اقتصادية، وتنظيم تعاون اقليمي في المجالات المختلفة، يجعل من «إسرائيل» شريكًا أساسيًّا وكيانًا مقبولًا في المنطقة، وهو ما يتطلب منها-أي من «إسرائيل»- تنازلات جغرافية لمصلحة الأطراف العربية على ضوء القرارات الدولية، لكنّ الاحتياجات الأمنية والمائية الإسرائيلية تحول دون تقديم تنازلات جغرافية تفقد من خلالها تل أبيب مصادر المياه بالدرجة الأولى.

وفق المقاربة الإسرائيلية، فإن التنازلات التي يمكن أن تُقدمها «إسرائيل» في إطار عملية التسوية يجب أن تخضع لدراسة معمقة لأهمية الأراضي المراد التخلي عنها من الناحية العسكرية والمائية، وهذا ما أشار إليه المحلل العسكري الإسرائيلي (زئيف شيف) في كتابه «الأمن من أجل السلام» حينما رفض الانسحاب من أيّ أراضٍ محتلة ذات أهمية إستراتيجية من الناحية المائية، حتى تضمن «إسرائيل» استمرار السيطرة على مصادر ومنابع المياه، سواء كان الأمر يتعلق بالضفة الغربية، والجولان السوري، أم بمناطق الجنوب اللبناني ومزارع شبعا[64].

إجمالًا، فإن قضية المياه في إطار ما يُسمَّى بالتسوية بين «إسرائيل» والأنظمة العربية ركزت على الأسس الآتية[65]:

ضرورة حصول «إسرائيل» على الموارد المائية بناء على احتياجاتها المائية، لا وفقًا للمعايير والحقوق والقوانين والاتفاقيات الدولية.

رفض تقديم أيّ تنازلات في موضوع المياه، لارتباط ذلك بأمن «إسرائيل» الاقتصادي والإستراتيجي.

رسم حدود جغرافية جديدة للمناطق المراد الانسحاب منها، استنادًا إلى مبدأ الانسحاب الآمن من الناحية المائية.

بناء على الأسس السابقة يمكن فهم الإستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية،

حين قررت الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005م، فبالإضافة إلى الخسائر المادية والبشرية التي ألحقتها المقاومة الفلسطينية بقوات الاحتلال والمستوطنين خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2005م، فإن القطاع لم يَعد ذا أهمية كبيرة فيما يتعلق بمصادر المياه، حيث استغلت «إسرائيل» المخزون الجوفي من خلال حفر عشرات الآبار بالقرب من حدود قطاع غزة من الناحية الشرقية داخل الخط الأخضر، وهذا بخلاف الأراضي المحتلة في الضفة الغربية والجولان التي تشكل مصادر أساسية لتزويد «إسرائيل» بالاحتياجات المائية اللازمة.

رابعًا- الإستراتيجية العربية لمواجهة السطو الإسرائيلي على المياه الفلسطينية والعربية

تنطلق عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية من مسلَّمات أبرزها التمسك ببقاء السيادة الإسرائيلية على مصادر الموارد المائية الفلسطينية والعربية، تسببت هذه الإستراتيجية في تهديد مباشر للأمن المائي العربي في ظل نقص حاد في الموارد المائية العربية؛ بسبب التقلبات المناخية، وتزايد التعداد السكاني الكبير فيها، وأسباب أخرى، تجسد ملامح صورة كارثية تهدد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار في الوطن العربي، ولذلك فإن قضية المياه ستظل قضية مركزية في الصراع العربي الإسرائيلي.

أمام هذه التحديات والصعوبات والمخاطر التي تهدد حاضر ومستقبل المياه العربية، بخاصة مع قرب الانتهاء من بناء سد النهضة الإثيوبي، فإنه ينبغي على الدول العربية مضاعفة الجهود، ووضع الخطط الإستراتيجية، وبناء تعاون إقليمي لتحقيق الأمن المائي، باعتباره جزءًا من الأمن القومي العربي، وإجبار «إسرائيل» على التوقف عن اغتصاب المياه الفلسطينية والعربية.

إن أهم متطلبات تحقيق جزء من الأمن المائي العربي ولجم «إسرائيل» عن مواصلة الاعتداء على المياه العربية يتمثلان في التمسك بالحقوق المائية في الأراضي الفلسطينية والعربية ذات الصلة، والاتفاق على آليات مشتركة لصد التغلغل الإسرائيلي في المؤسسات الرسمية والشعبية العربية عن طريق ما يُسمَّى بالسلام أو التطبيع الذي يهدف بالأساس إلى تأمين المصالح الإسرائيلية على حساب المصالح العربية، وفي مقدمتها الأمن المائي والغذائي، لكن ما تشهده المنطقة العربية من حروب أهلية ونزاعات داخلية يجعل من إمكانية الاتفاق على إستراتيجية عربية موحدة لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية والعربية وفي مقدمتها الحق في المياه- أمرًا صعب المنال في المنظور القريب.

إن مواجهة تحديات الأمن المائي العربي بشكل عام توجب اتخاذ إجراءات فعلية وعملية، منها: وضع إستراتيجية عربية شاملة لتحقيق الأمن المائي العربي ترتكز على عدة محاور أهمها: إقامة قاعدة معلوماتية للموارد المائية العربية في ظل التغيرات المناخية في المنطقة العربية، وتطوير القدرات اللازمة في مجال تعبئة وتخزين وتوزيع الموارد المائية[66]، وكذلك تشجيع البحث العلمي التطبيقي في المجالات ذات الصلة بتحلية ومعالجة المياه، إضافة إلى وضع رؤية عربية شاملة بشأن الأطماع والسياسيات التي تستهدف حقوق الشعوب العربية في المياه، وفي مقدمتها الأطماع الإسرائيلية.

خاتمة

شكلت قضية المياه مرتكزًا أساسيًّا في الصراع العربي الإسرائيلي؛ ولذلك استخدمت «إسرائيل» الطرق والوسائل المختلفة للسطو والسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية والعربية، ففي عام 1967م احتلت أجزاء مختلفة من الأراضي العربية، وأحكمت سيطرتها التامة على منابع المياه فيها، وحرمت هذه الدول من مواردها المائية بالقوة العسكرية، وبالرغم من أن الاتفاقات الدولية والقرارات الأممية أقرت الحقوق المائية لهذه الدول وفي المقدمة حقوق الفلسطينيين المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن «إسرائيل» استمرت في غصبها لتلك المياه في انتهاك صارخ للقوانين الدولية والقرارات الأممية، وهذا انعكس سلبًا على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، ومن ثَمّ يتطلب إستراتيجية عربية واضحة لمنع «إسرائيل» من غصب مزيد من المياه وسرقتها.

الهوامش والمراجع:

1. خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، ط1، بيروت: 2016م، ص 107-109.
2. خليل خير الله، المرجع نفسه، ص 107-109.
3. خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 109.
4. رندة عطية سليمان، المياه وقود حروب المستقبل 1999-2004م، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثاني، سبتمبر، 2005م، ص -68 70.
5. عبد الله العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية، مصر: 1996م، ص65.
6. نهاد الخطيب، الأبعاد السياسية والقانونية للانتهاكات الإسرائيلية لحق الشعب الفلسطيني في مصادر المياه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين:2015م، ص 31.
7. نهاد الخطيب، مرجع سابق، ص32 .

8. عبد المحسن شعبان، القانون والأمن المائي: دمينو الشرق الأوسط : العرب وحروب المياه، مجلة قضايا سياسية، العدد 66 ص -12 17.
9. شريف الموسى، المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت:1997م، ص86.
10. أشهر هذه الأوامر تنص على:
• إن كل المياه الموجودة في الأراضي التي جرى احتلالها هي ملك دولة إسرائيل.
• منح كامل الصلاحيات بالسيطرة على كل المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من المحاكم الإسرائيلية.
• منع انتشار أي منشأة مائية جديدة من دون ترخيص، ولضابط المياه حق رفض أي ترخيص من دون إعطاء أي أسباب.
• وضع جميع الآبار والينابيع ومشروعات المياه تحت السلك المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي.
• إلزام كل مواطن في قطاع غزة الحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه.
11. تم استخدام الاتفاقية المؤقتة حول المياه ومياه الصرف الصحي (المادة 40 من اتفاقية أوسلو 2) أساسًا لوضع الخطط الخاصة بقطاع المياه وتنفيذ المشروعات خلال "الفترة المرحلية" والتي أعقبت إعلان المبادئ حيث تم تأجيل البت في حقوق المياه إلى مفاوضات الوضع النهائي والمتمثلة في:
- حصة الفلسطينيين في الأحواض السطحية وأهمها حوض نهر الأردن وفي الأحواض الجوفية الرئيسة.
- تزويد الفلسطينيين بكمية إضافية "عاجلة" خلال خمس السنوات التي أعقبت توقيع الاتفاقية تصل إلى 28.6 مليون م3 من الآبار الجوفية الجديدة ومن شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت".
- الحصول على الحصص المائية الإضافية خلال الفترة الانتقالية والمقدرة بـ70-80 مليون م3، إلا أن "إسرائيل" منعت الفلسطينيين من أخذ حصصهم المائية الإضافية.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=735
13. محمد غازي إبراهيم، الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي الاسرئيلي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الأردن: 1999، ص 71 .
14. دوناتيلا روفيرا، باحثة في منظمة العفو الدولية، مقابلة في تقرير لقناة الجزيرة على اليوتيوب بعنوان: أمنيستي "إسرائيل" تسرق مياه الفلسطينيين، 28أكتوبر 2009م، متاح على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=E2_Znay9Ozk
15. عدنان أبو عامر، الصراع على المياه في فلسطين الجذور التاريخية والواقع المعاش، موقع د. عدنان أبو عامر، 2018م متاح على الرابط التالي: https://adnanabuamer.com/post/147/%D
16. موقع هيومان رايتس ووتش، 2021م،
https://www.hrw.org/ar/report/2021378469/27/04/
17. خطة جونستون، نسبة إلى سفير الولايات المتحدة (إريك جونستون): هي خطة أمريكية للتفاوض مع دول المنطقة على خطة إقليمية لتنمية موارد مياه نهر الأردن. قدرت الخطة كميات مياه حوض نهر الأردن بـ1287مليون متر مربع، تكون حصة الأردن منها 720 مليون متر مكعب سنويًا، ويكون 100 مليون منها من نهر الأردن والباقي من اليرموك والوديان الجانبية، وتكون حصة سوريا 132 مليون تأتي كلها من نهر بانياس واليرموك، وحصة لبنان 35 مليون من الحاصباني اللبناني، وحصة "إسرائيل" 400 مليون مترمكعب سنويًا.
18. خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، ط1، بيروت: 2016م، ص 110.
19. محمد غازي إبراهيم، مرجع سابق، ص 71

20. أحمد اليعقوبي وذيب عبد الغفور، مصادر المياه في فلسطين، سلطة المياه الفلسطينية، رام الله: 2011م، 40-47.
21. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، أثر الاستيطان الإسرائيلي على المياه، متاح على الربط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4077
22. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، المرجع نفسه.
23. محمد غازي إبراهيم، مرجع سابق، ص 71.
24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=735
25. معهد الأبحاث التطبيقية أريج، أثر بناء الجدار الفاصل على الموارد المائية الفلسطينية:، القدس ، 2003م، ص3.
26. هدى الردايدة، القانون الدولي للمياه وحقوق المياه الفلسطينية، دراسة الحوض الجوفي الغربي في فلسطين في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين: 2008م، ص 70-72.
27. OCHA (2012) How dispossession happens: The humanitarian impact of the takeover of Palestinian water springs by Israeli settlers.
28. Jad Isaac and Walid Sabbah، The Intensifying Water Crisis in Palestine، Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ)، p-p 110-.
29. مشتهى، مرجع سابق، ص16.
30. نهاد الخطيب، مرجع سابق، ص 34
31. نهاد الخطيب، مرجع سابق، ص 35.
32. جورج كريزم، الواقع الهيدرولوجي والسرقة الإسرائيلية الضخمة للمياه الفلسطينية، مجلة آفاق البئية والتنمية، مركز العمل التنموي معًا، العدد 61، 2014م، متاح على الرابط: https://www.maan-ctr.org/magazine/article/195/
33. هدى الردائدة، مرجع سابق، ص 76.
34. مشتهى، مرجع سابق، ص12.
35. أكرم أبو جامع، المياه في فلسطين الواقع والتحديات ، مؤتمر فلسطين تحدث أخبارها، جامعة النجاح الوطنية وزارة الحكم المحلي والثقافة، 2015م، ص12.
36. أيمن لبد وآخرون، نحو سياسات فلعلة لضمان استرجاع الحقوق المائية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، 2016م، ص 5.
37. سالم العباسي، دور المياه في إستراتيجية "إسرائيل" التوسعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020م، ص189-187.
38. عدنان أبو عامر، مرجع سابق.
39. الخطيب مرجع سابق، ص 36.
40. أكرم أبو جامع، المياه في فلسطين الواقع والتحديات ، مؤتمر فلسطين تحدث أخبارها، جامعة النجاح الوطنية وزارة الحكم المحلي والثقافة، 2015م.

41. حمدان أبو عمران وآخرون، الاستيطان الصهيوني، ط1، فلسطين: 2021م، ص174.

42. عبد المحسن شعبان، القانون والأمن المائي دمينو الشرق الأوسط : العرب وحروب المياه، مجلة قضايا سياسية، العدد 66 ص -12 17.

43. في عام 2019م قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتوقيع إعلان تعترف الولايات المتحدة بموجبه بسيادة "إسرائيل" الكاملة على مرتفعات الجولان.

44. فراح رشيد و فرحي كريمة، الأمن المائي العربي: التحديات والتهديدات المحيطة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة العدد 18، المجلد 1، ص144.

45. نصر الدين خلف، "إسرائيل" والأمن المائي العربي، متاح على الرابط:
http//:k-astal.com/index.php?action=detail&id106=

46. أيمن أبو جيل، السطو على مياه الجولان لخدمة المشروع الاستيطاني

47. نصر الدين خلف، مرجع سابق.

48. يوسف أبو مايلة، جيوبوليتيكية المياه في المناطق الفلسطينية المحتلة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة: 1994م، 369.

49. منى أسعد، المياه العربية والخطر الصهيوني، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 125 ص134، نقلاً عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا.

50. شعبان، مرجع سابق، ص 12-17.

51. مركز الدراسات الإستراتيجية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني، بيروت: 1994م ص 32.

52. حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: 2009م، ص80.

53. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، مصر : 2001م، 180-181.

54. موقع عمون، "إسرائيل" تزود الأردن بمياه ملوثة وتسرق 700 مليون متر مكعب سنويا، متاح على الرابط

55. .فراح رشيد و فرحي كريمة، مرجع سابق،ص144

56. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، مصر: 2001م، 180-181.

57. موقع عمون، "إسرائيل" تزود الأردن بمياه ملوثة وتسرق 700 مليون متر مكعب سنويًّا، متاح على الرابط:

58. المركز الفلسطيني للإعلام "إسرائيل" تسرق مياه الأردن في وادي عربة، متاح على الرابط:
https//:www.palinfo.com14977/

59. سالم العباسي، دور المياه في استراتيجية "إسرائيل" التوسعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020م، ص187-189.

60. موقع المصري اليوم، 170 مليار متر مكعب من المياه بالخزان الجوفي في سيناء، 30 أكتوبر 2020م، متاح على الرابط الاتي:
https//:www.almasryalyoum.com/news/details2075794/

61. نصر الدين خلف، "إسرائيل" والأمن المائي العربي، متاح على الرابط:
http//:k-astal.com/index.php?action=detail&id106=

62. موقع فلسطين اليوم: مصادر "إسرائيل" تسرق مياه سيناء الجوفية، 2009م، https//:paltoday.ps/ar/post6693/D9%85%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84% %-

63. شيماء أبو عميرة، مركز بحوث الصحراء: إسرائيل تسرق المياه الجوفية، 2014م، متاح على الرابط: https//:www.albawabhnews.com408134/

64. زئيف شيف، المياه ومفاوضات السلام ومتطلبات الأمن المائي الإسرائيلي، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 1989، ص37.

65. ياسر سلامة، السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية: دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008م، ص220.

66. حسام شحادة، مرجع سابق، ص114.